

الفصل الثالث

العنصر البشري ودوره الاقتصادي والعسكري

العناصر:

١- السكان.

أ - في أوقات السلم.

ب- في أوقات الحرب.

ج- في الاقتصاد

٢- مستوى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

obeikandi.com

الفصل الثالث

العنصر البشري ودوره الاقتصادي والعسكري

١- السكان:

تعود أهمية السكان في تكوين قوة الدولة إلى عدة نواحي سنضرب أمثلة لبعضها:

١- في أوقات السلم:

إن سكان الدولة هم العنصر الأساسي في تقدم الدولة أو تخلفها، وهو ما يعنى في المحصلة النهائية قوة الدولة أو ضعفها، فكلما كان شعب الدولة جاداً منتجاً موضوعى النظرة عقلانى التفكير إنسانى الصفات، كلما انعكس ذلك على مستوي رقى الدولة وتقدمها وقوتها. وكلما كان شعب تلك الدولة لعبوا كسولا مترفاً مولعاً بكثرة الجدل وقلة العمل، أو تسبق عاطفته عقله ويحركه مزاجه دون تبصر أو روية، أو كان سطحياً تخونه لغة التخاطب الراقية، أو عنيفاً في ردود فعله، كلما انعكس ذلك سلباً على الدولة، وغدا لقمة سائغة في يد غيره، يحرك

عواطفه الشخصية والفنوية والطائفية، ويجعل منه معول هدم لأسباب قوة دولته، دون وعى منه بذلك.

ولا تترك الدول الحريضة علي الظهور بمظهر القوة وسيلة من وسائل إشهار ذلك إلا وتحاول أن تستغلها لتشعر الآخرين بأفضلية مجتمعاتها وتقدم شعوبها علي غيرها من المجتمعات . ولا يقتصر ذلك التباهي علي المجالات العسكرية والاقتصادية فحسب ولكنه يتعداه إلي مجالات الثقافة والفنون والرياضة، التي لا يعيرها البعض اهتماماً عند قياس قوة الدولة بينما نجد أن أثرها كبير، وسنضرب أمثلة تبين أهمية الرياضة في هذا المجال:

- تمثل اللقاءات الرياضية فرصة للدول لإبراز وضعها الحضاري المتقدم من خلال التنافس بين رياضيينها وبين غيرهم من الرياضيين حيث يحاولون أن يبرزوا مدي تقدم دولهم وتميزها من خلال احترام اللاعبين لنظام اللعبة والقبول بنتائجها وإتقان أدائها، والتحلي بالأخلاق العالية، والظهور بمظهر المنافس الشريف.

- تحاول الدول تغطية كل عيب يعترى نسيجها الاجتماعي من الداخل وذلك بتشكيل فرق رياضية من أعراق مختلفة وطبقات اجتماعية متباينة، لتظهر للمجتمع عدالتها باختيارها اللاعبين استنادا علي كفاءتهم، وتظهر للمجتمع الدولي مدي الانسجام الذي يعيشه أفراد المجتمع ممثلاً بالفرق الرياضية المشتركة، والجمهور الواحد الذي يشجع تلك الفرق . ولقد رأينا كيف حرصت فرنسا علي أن يتضمن فريقها لكرة القدم لاعبين

فرنسيين من أصول مختلفة في دورة كأس العالم عام ١٩٩٨ التي فازت فيها بالبطولة، فضربت بذلك عصفورين بحجر، فكسبت البطولة باختيارها أفضل اللاعبين، وكسبت ورقة سياسية ترد بها علي من ينتقدها بعدم الإنصاف في معاملة مواطنيها.

- شعور الرياضيين بالزهو والافتخار عند سماع نشيد بلادهم الوطني عند بدء المباريات الرياضية، وعند توزيع الجوائز وعند رفع العلم، وقد وظفت اليونان دورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت فيها عام ١٨٩٦ لإبراز أنها الأقوي أمام العثمانيين والسلاف.

كما استغل هتلر دورة برلين للألعاب الأولمبية عام ١٩٣٦ ليهب الحماس في نفوس أبناء شعبه ذوى العرق الآري، وليثبت لشعوب العالم المجتمعة في هذه المناسبة الرياضية أن الألمان هم الأكثر رقياً والأقدر علي الفوز بما يريدون. واستغل أعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي انتصار فريقهم في أولمبياد هلسنكي عام ١٩٥٢ ليرجعوا فضله إلي حزبهم، وكذلك فعلت صحيفة البرافدا في عام ١٩٥٨ حينما أسهبت في الثناء علي الحزب الشيوعي السوفييتي، وعلي اهتمامه بالتطور البدني للمواطنين، والذي كان من نتائجه تفوق الاتحاد السوفييتي في المباريات. كما قام ماوتسي تونغ بالسباحة في نهر "يانغستي" عام ١٩٦٦ وهو في سن الثالثة والسبعين حتي يثبت أهليته للحكم، وللبرهنة علي قوة النظام الشيوعي الصيني. وقد قلده في ذلك الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" عند زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٩٧ حينما قام بالسباحة علي شاطئ "وكيكي" في جزر هاواي، وحينما سبح في البحر الميت عند زيارته لإسرائيل في إبريل عام ٢٠٠٠. ولا زال الرؤساء الأمريكيون يواظبون

علي ممارسة الرياضة حتي عند وقوع الأزمات ليُشعروا شعوبهم والدول الأخرى برباطة جأشهم ومقدرتهم البدنية والفكرية علي إدارة الدولة ومواجهة المشاكل، سواء في السلم أو الحرب.

وتجد بعض الشعوب والدول في الرياضة وسيلة سلمية وحضارية لتفريغ الطاقة العدائية ضد شعوب ودول معينة، إلا أن جمهور أحد الفرق الرياضية قد يغالى في التعبير عن شعوره، خاصة عند هزيمة فريقه فيشعر أن كبرياءه الوطني قد أهين، فيعبر عن سخطه بصورة سلبية كالتهريب وافتعال المعارك مع الفريق الخصم وجمهوره. وأحياناً تتحول الأمور إلي حرب متلما حدث بين السلفادور وهندوراس عام ١٩٦٩ والتي نتج عنها قصف مدفعي متبادل وهجوم بالطائرات وتدمير للمنشآت الصناعية في البلدين وسقوط قتلي وجرحي، وذلك بسبب خسارة فريق هندوراس للمباراة التي كانت ستؤهله إلي تصفيات نهائيات كأس العالم^(١).

ب - في أوقات الحرب:

إن العنصر السكاني يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة ولإدارة أجهزة الإنتاج من جهة أخرى. وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة، وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دوراً مهماً في المجتمع الدولي برغم التطور التكنولوجي المستمر في وسائل الحرب النووية

(١) د. محمد السيد سليم - الألعاب الرياضية والعلاقات الدولية - مجلة السياسة الدولية

- مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية - القاهرة ١٠١، ١٩٩٠ ص ٤٢ - ٥٤.

والصاروخية التي تمتلك أسبابها الدول الكبرى وحدها، إلا أن الاعتماد علي ذلك العنصر بشكل مُطلَق خطأ كبير، فقد غامر كل من صدام حسين في عدوانه علي الكويت وسلفان ميلوسفيتش في مواجهة الناتو علي هذا العنصر البشري، وكلاهما خسر الرهان لأنهما اعتمدا علي عنصر التفوق العددي دون اعتبار لعناصر القوة الأخرى.

وإلي جانب الاعتبار السابق فهناك أفراد كثيرون تستدعي الحاجة إليهم لتقديم الخدمات المعاونة للقوات المحاربة، ومن ذلك تجهيز الأسلحة ونقلها وإصلاحها فنياً^(١). ولكن علي الرغم من أهمية العنصر السكاني، فإن كبر حجمه في الدولة ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبيرة، كما أن قلة حجم السكان ليس دليل ضعف، وهناك أمثلة علي دول كانت نسبة التعبئة العسكرية وسرعتها هي دليل قوتها، في مقابل دول أخرى ذات كثافة سكانية عالية ولكن تفتقد إلي مقومات مواجهة العدو المادية والمعنوية، وما حالنا مع إسرائيل طوال العقود الماضية إلا دليل واضح علي ذلك. ومع ذلك فإن هناك مزايا استراتيجية أخرى غير مباشرة تنتج عن كبر حجم السكان، إذ أن الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة يصعب احتلالها والسيطرة عليها بسهولة^(٢).

جـ في الاقتصاد:

هناك بعد آخر تسبغ كثرة عدد السكان فيه قوة للدولة، وهو البعد الاقتصادي، فأهمية كبر حجم السكان تبدو واضحة في المجال الاقتصادي

(١) د. إسماعيل صبري مفاد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٨٠.

(٢) د. عمر قنور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١٤٥ - ١٤٧.

وفى مجال الإنتاج بالذات، فعلى الرغم من أن ضخامة الإنتاج الاقتصادى تتوقف على عوامل كثيرة، إلا أن من بين العوامل المهمة فى هذا الصدد توافر القوة البشرية اللازمة لأغراض الإنتاج المدنى .. ولانتوقف قيمة الحجم السكانى على عملية الإنتاج وحدها بل تتعدها أيضاً إلى مجال الاستهلاك، فوجود قوة سكانية ضخمة لاستهلاك إنتاج الدولة من السلع والخدمات هو بلا شك أحد عوامل قوتها، لأن انخفاض حجم الاستهلاك لابد وأن ينعكس بالضرورة على حجم الإنتاج ويؤثر فيه بالنقص.

وتبدو أهمية وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلى عندما تفكر الدولة فى إنشاء صناعات وطنية ترسخ عليها أقدامها تمهيدا لانطلاقها نحو السوق الخارجى . ولابد من التنويه إلى أن كثرة عدد السكان فى حد ذاته لا يمكن الاعتماد عليه كقوة، إذ أن الدول تختلف من حيث نوعية تركيبتها السكانية وفئات الأعمار المختلفة التى تضمها، وكثرة عدد سكان الدولة يعتبر من العوامل المهمة فى قوتها كلما اتسع نطاق فئات العمر المنتجة فيها .. فالإنسان يعد المراكز الرئيسى فى التنمية الاقتصادية إذ أنه هو العامل الإنتاجى الأول الذى يقوم بالعمل، وهو الذى يعطى لعناصر البيئة الطبيعية قيمتها ويكسبها أهمية ويجعل لوجودها معنى . والإنسان هو منتج السلع المختلفة وهو مستهلكها، لذا فإنه يسعى فى كل مكان على سطح الكرة الأرضية لاستغلال عناصر البيئة الطبيعية وتسخيرها لتوفير حاجياته المختلفة مستخدماً فى ذلك قدراته وإمكانياته المتعددة سواء الكمية أو الكيفية^(١).

(١) د. حازم البيلالى - دور الدولة فى الاقتصاد - دار الشروق - القاهرة - ١٩٦٨

وتتوقف قدرة السكان الإنتاجية إلى حد كبير على مستواهم الحضارى والمعيشى، بالإضافة إلى الحالة الصحية والتعليمية، وكذلك على المهارة واكتساب الخبرات والتكيف مع التقنيات الحديثة.

٢- مستوى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي:

يعد هذا العامل من العوامل المهمة التى تدخل بشكل مؤثر ومباشر فى تكوين قوة الدولة، والمقصود باصطلاح مستوى النمو الاقتصادي والتكنولوجى هو ذلك المستوى الذى تبلغه الدولة فى نواحى الكفاية الاقتصادية ودرجة التصنيع النسبى فيها. ولا تسهم الموارد بصفة عامة فى قوة الدولة إلا بمقدار استغلالها من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية، والتى بدون ذلك تصبح هذه الموارد إمكانيات مهدرة أو معطلة، ويمكن من خلال المقارنات بين الدول الصناعية المتطورة وبين تلك التى لا زالت تترزح تحت نير التخلف الاجتماعى والاقتصادى أن نتبين الفارق فى مستويات القوة الاقتصادية التى تتميز بها كل من هاتين الفئتين من الدول.

وليس من قبيل المصادفات أن نجد أن أقوى دول العالم اليوم هى أرقاها فى مستويات التطور الإنتاجى والفنى والتكنولوجى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، فعامل التكنولوجيا يهئ أكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة، وذلك بدلا من الركون إلى وسائل الاستغلال التقليدية التى لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد.

وهناك عوامل عدة تؤثر فى قوة الدولة من الناحية الاقتصادية من أهمها عوامل المستوى الحضارى والتى تتمثل فى مدى التقدم التكنولوجى والسياسات الحكومية والارتباطات الدولية ورأس المال والعادات والتقاليد والسوق الذى يتأثر إلى حد كبير بمستوى المعيشة والقدرة الشرائية للسكان^(١).

ومن ناحية أخرى فإن دول القوة الاقتصادية تسعى للمحافظة على مستوى معين لمواطنيها لا يهبط بهم إلى درجات الفقر والبطالة، وتقوم بسن التشريعات اللازمة للحيلولة دون ذلك، لأن انخفاض مستوى المعيشة والفاقة قد يدفعان بعض المواطنين إلى التمرد على القوانين والنظم والأعراف، وإلى الانحراف وامتثال الإجرام. كما تقوم تلك الدول بمراقبة تصرفات المسؤولين عن كسب حتى لا يعبثوا بأموال الدولة ليحققوا كسبا غير مشروع قد يؤثر على اقتصاد الدولة ويزعزع ثقة المواطنين بالحكومة القائمة فتفقد شعبيتها. وعلى النقيض من ذلك، فإن مواطنى دول الضعف الاقتصادي يشكون من البطالة وفقدان الأمن الوظيفى، ومن المستويات المنخفضة من الدخل، بل إن بعضهم يعيشون دون خط الفقر مما يؤثر على أخلاقياتهم فى التعامل وعلى سلوكهم الشخصى، خاصة إذا تزامن ذلك مع هدر المسؤولين فى الدولة للأموال العامة وبعثرتهم للمساعدات والقروض الممنوحة لدولتهم، واستغلالها لمصالحهم الشخصية، مما يولد نقمة شعبية فى نفوس أولئك المواطنين وردة فعل غاضبة عند مواطنى الدول المانحة الذين يرون أموال دولتهم تهدر، فى وقت ربما تكون فيه مشاريع التنمية فى بلادهم أحوج ما تكون إلى تلك الأموال التى ضيعها أولئك المسؤولون المتلاعبون.

(١) د. إسماعيل علي سعد - نظرية القوة - مصدر سابق - ص ٢١٣.

ومن ناحية أخرى فإن الأعراف الاجتماعية تؤثر بصفة عامة فى أسلوب استغلال الموارد الطبيعية وفى نوعية الإنتاج وكميته، وفى المجتمعات التى يسود فيها النظام القبلى تعتبر الأسرة أو البيت أو العشيرة هى وحدة الإنتاج الأساسية إذ تقوم كل منها باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة لتوفير احتياجاتها المحدودة البسيطة، لذا نجد أن الملكية الفردية تكاد تختفى فى هذا النظام الاجتماعى بينما تسود الملكية المشاعة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الملكية الفردية للأراضي الزراعية تبدو أكثر وضوحاً فى المجتمعات الزراعية.

وللمستوى الحضارى أيضاً دور مؤثر فى نوعية الإنتاج وكميته، وقد مكن التقدم التكنولوجى من استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً شبيه كاملاً كما مكن الإنسان من تخطي كل العقبات التى قد تعترضه فى تقدمه نحو حياة أفضل.. واستطاع الإنسان بعد تقدمه التكنولوجى استخلاص عدة معادن من الطبيعة حتى ولو كانت النسبة التى يحتويها المعدن من الخامات قليلة، كما قلل من تكلفة الإنتاج بعد استخدام أساليب الإنتاج الآلية الحديثة، واستطاع التغلغل إلى مسافات بعيدة فى باطن الأرض بحثاً عن مصادر جديدة، كما مكنه التقدم التكنولوجى من اكتشاف معادن جديدة لم تكن معروفة من قبل كمعادن الطاقة النووية^(١).

وتخطط الدولة الساعية لاكتساب القوة الاقتصادية تخطيطاً يتوافق مع طموحاتها، وتتخذ من الإجراءات العاجلة ما يواكب الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية التى من شأنها أن تعزز من قوتها، وتستخدم الأدوات الاقتصادية المتاحة لديها للتأثير فى اتجاهات وسياسات الدول الأخرى.

(١) د. إسماعيل علي سعد - دراسات فى المجتمع والسياسة - دار المعرفة الجامعية -

الإسكندرية ١٩٨٩، ص ١٣١ - ٢١٩.

وكثيرا ما تسن حكومات بعض الدول قوانين جمركية خاصة تهدف إلى حماية منتجاتها المحلية من منافسة مثيلاتها الأجنبية، ولكنها فى الوقت ذاته قد تلجأ إلى فتح أسواقها المحلية للدول الأخرى التى تقبل معاملتها بالمثل كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية باليابان، وقد تضطر بعض الدول إلى تثبيت أسعار محصولها أو إنتاجها الرئيس إذا ما تعرضت هذه الأسعار للهبوط وهو ما يعرف بسياسة تعزيز الأسعار .. كما أنها قد تتدخل أحيانا بوضع دورة زراعية خاصة تهدف إلى تخصيص مساحات محددة لإنتاج محاصيل معينة بسبب بروز عوامل خارجة عن سيطرتها كارتفاع الأسعار العالمية لبعض المحاصيل .. وقد تتدخل فى المجال الصناعى عن طريق وضع سياسات صناعية معينة تنفذ وفق برنامج زمنى محدد كالخطط الخمسية والرباعية التى تعلنها الدول وقد تتبع النظام الرأسمالى الذى يتولى فيه أصحاب رؤوس الأموال عمليات الإنتاج بحرية كبيرة، وقد تتجه إلى نظام اشتراكى أو آخر وسط بينهما وفقا لما تحتمه مصلحتها.

ومن ناحية أخرى فإن دول القوة الاقتصادية تسعى لحماية مواطنيها من التهور والانزلاق إلى حمى المضاربة بالأسهم والسندات والأوراق المالية دون وعى منهم بمخاطرها ودون دراسة كافية لأوضاع الشركات التى يتدافعون لشراء أسهمها استنادا على ارتفاع أسعارها فى البورصات المحلية والعالمية جريا وراء الكسب السريع، فتفرض الرقابة الصارمة على أداء أسواق الأوراق المالية وأسواق صرف العملات الأجنبية خشية التلاعب وبحظي المشرفون على ذلك باحترام وأهمية قد تفوق أهمية وزير التجارة أو حتى رئيس الدولة نفسه

فى مجال تخصصه الدقيق، فرجل مثل "آلان جرينسبان" رئيس المجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى دائما ما يكون محط أنظار رجال الاقتصاد، ليس فى أمريكا فحسب، بل فى العالم كله وذلك لأن كلمة منه أو إشارة أو تقريراً قد يكون له أثر على البورصات العالمية وأسواق الأسهم والسندات والعملات إما سلباً أو إيجاباً.

أما دول الضعف الاقتصادى فيتعرض الأفراد فيها، بل حتى الدول ذاتها لمآزق مالية وذلك لأنها تتعرض للآزمات الاقتصادية بالتبعية بسبب عدم وجود خبرة كافية لديها فى هذا المجال، وهو مجال يبدو فى ظاهره مغرباً وسهلاً ولكنه يحمل فى طياته الخسران المبين لمن ليس لهم خبرة طويلة، أو دراية كاملة فى إدارة المحافظ المالية، أو حس وطنى يجنب بلادهم الوقوع فى الآزمات المالية، خاصة مع عدم وجود إجراءات وقائية ورقابة صارمة تجهض الآزمات المالية قبل وقوعها. ولا يعنى ذلك التعسف فى استخدام السلطة لأن من شأن ذلك هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ولكن المقصود هو عقد لقاءات تشاورية وإرشادية مع ذوي الشأن بصورة مستمرة ودورية.

ولنأخذ مثلاً على ذلك هو ما حدث فى جنوب شرق آسيا الذى تحولت فيه ما كانت تسمى بالنمور الآسيوية إلى نمور من ورق بين عشية وضحاها. فقد شهدت تلك الأسواق قفزة فى رأس المال المتدفق عليها فى تسعينيات القرن العشرين، فبدأ بعض كبار سماسرة الأوراق المالية فى تايلاند - ممن يفقدون إلى الحس الوطنى الاقتصادى - فى الاجتماع سرا واتخذوا قراراً تم بمقتضاه طرح العملية التايلاندية فى أسواق المال بكثافة بهدف إحداث خفض متعمد فى قيمتها ثم عادوا مرة

أخري لشرائها بسعر منخفض، مما مكنهم من تحقيق أرباح تتمثل فى الفرق بين قيمة العملة الوطنية قبل انخفاضها وبعده، ولما أدركت السلطات التايلاندية حقيقة ما يحدث حاولت إنقاذ الموقف فأقدمت على تعويم قيمة العملة الوطنية، وهو الإجراء الذى زاد من انتكاستها فأدى إلى انخفاضها بصورة هائلة.

وقد حدثت أزمات مماثلة فى نفس الوقت فى كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ والصين فى أسواق العملات وأسواق الأوراق المالية أرجع بعض المحللين أسبابها إلى وجود عجز كبير فى الميزان التجارى لهذه الدول بلغ حوالى ٨ % من الناتج المحلى الإجمالى فى تايلاند، وإلى وجود خلل فى عدد من العناصر المالية بالإضافة إلى ديون كبيرة قصيرة الأجل أضعفت موقف العملات الوطنية، ودلل المسؤولون على ذلك بأن البنك المركزى فى تايلاند مثلاً اضطر إلى شراء ما قيمته ٢٣ مليار دولار من العملات الأجنبية للخروج من الأزمة، وقد جعل هذا التزايد الكبير فى الإلتزامات قصيرة الأجل تايلاند عرضة لتلاعب المستثمرين، بالإضافة إلى أن ضعف النظام المصرفى قلل من فرص الحكومة للمناورة والتصدى للمشاكل الاقتصادية، هذا إلى جانب الارتفاع الكبير فى أسعار العقارات التى كانت مجالاً للمضاربة من جانب عدد كبير من الشركات التى تأثرت بانخفاض أسعارها.

أما فى ماليزيا فقد فسر الخبراء ما حدث فيها من أزمة بأنها نتجت عن السياسة المستقلة التى كان يتبعها رئيس وزرائها "مهاتير محمد" فى تنمية البلاد وتشده مع المضاربين، مما دعا بعضهم إلى الاتفاق مع جهات خارجية للتأثير سلباً على الاقتصاد الماليزى، وهو الأمر الذى

وجه بعده مسؤولون ماليزيون أصابع الاتهام إلي أمريكا، وخصوصاً بالذكر مواطني أمريكا ذكروا أنه هو السبب الرئيس في كل ما حدث. وهذا المواطن الأمريكي هو في الأصل أحد يهود المجر الذين ارتحلوا إلي أمريكا منذ أمد ويوصف بأنه ملك العمليات القائمة علي التنبؤ في البورصات الدولية ويذكر أنه دخل من قبل في تنافس شديد مع بنك إنجلترا علي شاشات التعامل في البورصة استمر ثلاثة أيام، قامت خلالها إنجلترا برفع الفائدة علي الإسترليني بمقدار ٦ % في يوم واحد، واحتاج الأمر آنذاك إلي تدخل سياسي لإنقاذ الإسترليني من براثن المضاربين.

وفي كوريا الجنوبية كان لضعف هيكل الاقتصاد وخاصة في النظام المصرفي وعلاقته بالشركات الصناعية أكبر تأثير، كما يري صندوق النقد الدولي، مما فجر الأزمة فيها، حيث تراكت ديون هذه الشركات علي مر السنين لدي البنوك، وكانت هذه البنوك تمول هذه الديون عن طريق الاقتراض من الخارج حتي أصبحت تلك الديون مرتفعة بالنسبة لحقوق الملكية للشركات الصناعية، مما جعلها في وضع ضعيف بسبب الانخفاض الذي حدث في الطلب على منتجاتها، وبسبب تزايد عدم كفاءة الشركات وفي الوقت نفسه ضعفت قدرة البنوك علي إعادة تمويل هذه المنشآت بسبب فقدان المستثمرين الأجانب ثقتهم في هذا الاقتصاد، خاصة وأنه صاحب ذلك فقدان عالمي للثقة في الاقتصاديات الآسيوية بعد أزمة تايلاند وإندونيسيا والضغط علي بعض الاقتصاديات الأخرى في المنطقة، ومن بينها هونج كونج وماليزيا والفلبين مما أدى إلي سحب كثير من المستثمرين لأموالهم من المنطقة.

وبالطبع كان ذلك تحميلاً للأزمة علي عاتق حكومات دول جنوب شرق آسيا، خاصة وأنها لم تتحوط مبكراً لمواجهة تلك الأزمات عندما لاحت بوادرها في عام ١٩٩٦ حين انخفض الطلب الكلي علي صادراتها الإلكترونية والتكنولوجية نتيجة تزايد الصادرات الصينية في الوقت الذي اندفعت فيه لتنشيط الطلب الداخلي وأفرطت في الاستثمار العقاري بالإبقاء علي أسعار الفائدة منخفضة، ولم تنتبه إلي تزايد العجز في الحساب الجاري وانخفاض الأسعار في بورصاتها وتزايد الديون المكدومة المتركمة علي البنوك، مما أعجزها عن دفع الانتماء المحلي ذاتياً، وعن تحقيق معدلات نمو مرتفعة والفوز بميزة تنافسية عالمية، والأهم من ذلك تأثير انخفاض سعر الدولار علي مدي السنوات القليلة التي سبقت الأزمة، ولم تدرك في نفس الوقت الورطة التي وقعت فيها عندما ارتفع سعر الدولار بشدة في صراعه مع الين الياباني.

ولم تستطع هذه الدول مواثمة تلك التغيرات فكانت الفجوة التي دخل منها المضاربون لتوجيه ضربات موجعة للأنظمة في هذه الدول مما أفقد العملة التايلاندية ٤٠% من قيمتها خلال شهرين فقط، وأضاع جهداً بذلته ماليزيا علي مدي عشر سنوات. وتجدر الإشارة إلي أنه منذ يوليو ١٩٩٧ وحتى بداية شهر يناير ١٩٩٨ أي في ستة أشهر فقط فقدت الروبية الإندونيسية أكثر من ٦٣% من قيمتها أمام الدولار، ونقصت العملة التايلاندية بمقدار ٥١%، وتقلص الون الكوري إلي ٥٠% من قيمته وانخفض الرنجيت الماليزي بمقدار ٣٨% والبيزو الفلبيني ٤٢% ودولار سنغافورة ١٦%، أما دولار هونج كونج فقد انخفض بمقدار ٨% بسبب دعم الصين له.

وبالإضافة لكل ما تقدم فقد تفاقمت الآثار الاجتماعية للأزمة فشملت نصف شركات هذه الدول ونشردت العمالة بها وأثرت تأثيرا سلبيا علي مواطني تلك الدول، مما أدى بحكوماتها إلي طلب المعونة العاجلة من دول القوة الاقتصادية، والتي جاءت محملة بشروط قاسية علي البلدان التي كانت في حاجة للاستفادة من تلك المعونات^(١). ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال حصانة الدول القوية من الأزمات الاقتصادية، ولكن استعداد تلك الدول لمواجهة الأزمات وسبل التنبؤ بها يساعدها علي التعامل مع تلك الأزمات بشكل أفضل من دول الضعف.

ولذلك فإن الطريق الصحيح لاكتساب القوة الاقتصادية وتدارك الأخطار قبل وقوعها هو يقظة جهات الرقابة والإشراف المالي المحلية والعمل بشكل جماعي، سواء علي المستوي الإقليمي أو الدولي للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية أو الانضمام إلي تكتل اقتصادي محدد يتناسب مع أفكار الدولة وطموحاتها، ويعمل علي الحد من المضاربة المحمومة التي يلعب المضاربون الكبار دورا كبيرا فيها.

ومن ناحية أخرى فإن ارتباط الدول مع بعضها بتكتل معين أو باتفاقيات دولية يزيد من إمكانية استغلال مواردها، ويوسع أسواق تصريف منتجاتها ويسهل تبادل الخبرات والمهارات بينها وبين الدول الأخرى مما يؤثر إيجابيا في نوعية الإنتاج وكميته، كما أنها تستطيع بواسطة ذلك التكتل من عقد اتفاق خاص تحصل بمقتضاه علي قروض أو معونات خاصة تزيد قدرتها الإنتاجية أو تساعدها علي التغلب علي بعض مشكلاتها الاقتصادية.

(١) التقرير السنوي - مركز الدراسات الاستراتيجية - دولة الكويت ١٩٩٧ ص ٤٧٤

أما رأس المال فهو بمثابة الوسيلة الرئيسة التي تعمل علي تحقيق الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته، ويقصد برأس المال النقود (رأس المال الحر) وأدوات الإنتاج من الآلات والمنشآت المختلفة والخبرات والمهارات وشبكات ووسائل النقل. وتزداد الحاجة إلي رؤوس الأموال كلما تعقدت الحرف الإنتاجية وتعددت مطالب الإنسان، كما أن تمويل المشاريع الإنتاجية يتم عن طريق مصدرين أحدهما التمويل الداخلي والآخر هو التمويل الخارجي، فأما التمويل الداخلي فالمقصود به ما تستطيع الدولة تحصيله من أموال عن طريق المدخرات والضرائب والقروض الداخلية والتمويل التضخمي (كأن تلجأ الدولة إلي طبع أوراق البنكنوت أو الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل المشروعات الإنتاجية) وأما التمويل الخارجي فهو ما تستطيع الدولة تحصيله من أموال بوساطة فائض الميزان التجاري والمساعدات المالية الخارجية والقروض الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.

وتختلف احتياجات الأنشطة المختلفة من رؤوس الأموال تبعا لمدى تعقدها وحاجتها إلي الخبرات والمهارات الفنية وتبعا لمدى سرعة الحصول علي الإنتاج واحتمالاته، لذا تنصدر صناعة البحث عن البترول واستخراجه مثلا باقى الأنشطة من حيث الاحتياج إلي رؤوس الأموال الضخمة وذلك بسبب التكاليف الباهظة التي تحتاجها عملية الكشف عنه واستخراجه وتكريره وتصديره، وربما يفسر ذلك سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية علي معظم هذه الصناعة في الدول النامية عن طريق شركات البترول العالمية ومعظمها أمريكية وأوروبية ويابانية.. وتكاد تحتكر هذه الشركات عمليات التنقيب والإنتاج والتسويق.

وفي العصر الحديث خضع دور الدولة لتطور كبير وزاد دورها في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها علي مزيد من السيطرة علي الحياة الاقتصادية... كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول النامية علي تبوئها مكانة مرموقة أهلها لكي تلعب دورا اقتصاديا مهما، ولكن طبيعة هذا الدور وحجمه اختلف من دولة لأخري، وفقا للظروف الدولية، وكذلك بسبب وجود جماعات ضغط اقتصادي في المجتمع يؤثرون علي سياسة الدولة الاقتصادية والسياسية ويتأثرون بها^(١).

(١) د. حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد - مصدر سابق - ص ٢٧ - ٢٩.